


مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة

*Public Administration Research & Consultation Center*




# منتدى السياسات العامة

**١٥**

# سياسة الأمن العام
# مدخل تنفيذ السياسات

أ.د. جهاد عودة

فبراير ٢٠٠٣

| | |
|---|---|
| Public Administration Research & Consultation Center | مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة |
| Faculty of Economics and Political Science | كلية الاقتصاد والعلوم السياسية |
| Cairo University | جامعة القاهرة |
| Chairman of the Board : | رئيس مجلس الإدارة: |
| Dr. Kamal - El- Menoufi | أ.د. كمال المنوفي |
| Director : | مدير المركز: |
| Dr. Salwa Sharawi Gomaa | أ.د. سلوى شعراوي جمعة |
| Direct Tel. : 5708091 | تليفون مباشر: ٥٧٠٨٠٩١ |
| Tel: 5728055-5728116 | سويتش: ٥٧٢٨٠٥٥-٥٧٢٨١١٦ |
| Fax: 5711020 | فاكس: ٥٧١١٠٢٠ |
| E-mail: parc @ cics. feps. eun. eg | عنوان البريد الالكتروني: |
| http://www.parc.edu.eg | عنوان الموقع الالكتروني: |

## المحتويات

## مقدمة

في إطار أنشطة مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة يعقد المركز منتدياً علمياً تحت عنوان (منتدى السياسات العامة في مصر ) يناقش كل حلقة من حلقاته أهم القضايا المتعلقة بالسياسات العامة في مصر ويراعي في اختيار قضايا حلقات المنتدى أن تكون محل جدل واسع علي المستوي المجتمعي وأن تحظى باهتمام من جانب القيادة السياسية وأن يكون لها انعكاساتها المجتمعية الواضحة .

وللمنتدى ثلاثة أهداف رئيسية يتمثل أولها في خلق حوار هادف بين الأطراف المشاركة من مؤثرين ومتأثرين بموضوعات المنتدى حيث عادة ما يشارك في تلك الحلقات مسئولون من مختلف الجهات المعنية ويتمثل الهدف الثاني في تعزيز المشاركة الشعبية في عملية صنع وتقييم السياسات العامة محل الاهتمام من جانب القطاعات المجتمعية المختلفة . وأخيراً يهدف المنتدى إلى الوصول إلى بدائل محددة للتعامل مع المشكلات التي تثور بصدد تلك السياسات العامة محل الاهتمام من جانب القطاعات المجتمعية المختلفة .

و في هذا الإطار عمد المركز إلى تخصيص أولي حلقاته من المنتدى للعام الأكاديمي ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣ لمناقشة قضايا الأمن العام لما لها من أهمية في تحقيق أمن واستقرار مصر والذي ينعكس بدوره علي تحقيق الأهداف التنموية والبرامج القومية الكبري ويرجع الاهتمام بقضايا الأمن العام إلى :

١ـ أن قضية الأمن العام قضية محورية وحيوية إذ أنها مرتبطة بالديمقراطية فإذا ساد الأمن العام وتعمق أصبحت هنا ك فرصة للتطور الديمقراطي ، فإذا كانت الديمقراطية تعرف ـ ضمن ماتعرف به ـ بأنها التداول السلمي للسلطة ولها قيم معينة ، فهي بذلك تحتاج لبيئة مناسبة بها نوع ونظام من الأمن العام حتى يستطيع المرء في ظله الممارسة والمشاركة السياسية.

٢ـ تأتي أهمية الأمن العام في إطار مفهوم الأمن القومي، لأن أحد المخاطر التي تهدد الأمن القومي انهيار الأمن العام والذي يسبب اختراق للدولة ويتحول إلى اضطرابات شديد ة داخل الدولة مما قد يفتح الباب أما التدخل الخارجي.

٣ـ الأمن العام هو جزء من السياسات العامة وآلياتها فعندما ندرس سياسة الصحة ، التعليم . سياسة التموين تأتي نقطة التقاء مع قضايا الأمن العام . فالأمن العام هو البناء التحتي للسياسة العامة فعندما يتحقق الأمن والاستقرار تتحقق التنمية .

٤ـ يرتبط الأمن العام بفكرة التطورية إذ أن الأمن العام يعكس تطور المجتمع ومؤسساته فإذا وجد نظام سياسي منفتح ومتطور ديمقراطياً يكون لديك أمن عام متطور.

٥- أن وزارة الداخلية من أقدم الوزارات في مصر فهي من الوزارات القديمة والتي تعادل وزارة الري من حيث النشأة إلا أن غالبية الدراسات تركزت حول الاهتمام بدور وزراء الداخلية ومن ثم توجد ندرة في الكتابات التي تهتم بالوزارة نفسها ودورها.

وانطلاقاً من ذلك كان من الضروري دراسة الأبعاد المختلفة المرتبطة بقضايا الأمن العام خاصة محاولة فهم ديناميكيات تنفيذ القرارات في سياق وزارة الداخلية وتمثل ذلك في الورقة الأساسية التي تناولت العناصر التالي:

١- المبادئ الأساسية للسياسة العامة للوزارة

٢- حفظ النظام العام

٣ - دور الوزارة في تسهيل الخدمات للمواطنين

٤ - الأمن الاقتصادي

٥ - التجاوزات الفردية لبعض رجال الشرطة

٦- دور الوزارة في التأهيل الاجتماعي.

كما شهدت الحلقة مجموعة من المداخلات القيمة علي الورقة الأساسية من السادة الحضور منهم علي سبيل المثال أ. رجائي عطية - المحامي ، اللواء. نبيل صيام - مساعد وزير الدخلية سابقاً ، و د . محمد رجب - زعيم الأغلبية بمجلس الشورى، أ.عبد العزيز مصطفي - رئيس لجنة القوي العاملة بمجلس الشعب، بالإضافة لمجموعة من الباحثين المهتمين من المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية مما كان له عظيم الأثر في إثراء النقاش وانجاح فعاليات الحلقة .

وختاماً لا يسعني الا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من شارك في أعمال هذا المنتدى بالحضور والمناقشة وكذلك أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذة الدكتورة سلوى شعراوي جمعة - مدير المركز وللباحثين بمركز دراسات واستشارات الإدارة العامة علي جهدهم في تنظيم الحلقة وإخراج الإصدار علي هذا النحو .

المحرر

أ.د. جهاد عودة

# سياسة الأمن العام: مدخل تنفيذ السياسات

أ .د. جهاد عودة

تهدف هذه الورقة الأولية إلى محاولة فهم ديناميكيات تنفيذ القرارات فى سياق وزارة الداخلية والمفهوم الحاكم هنا ليس آلية صنع القرار ولكن آليات صنع تنفيذ القرارات حيث أن تنفيذ القرارات فى دولة مثل مصر ،وهى دولة بيروقراطية عتيدة ربما يكون أهم وأكثر تأثيراً من صنع القرار فى المقام الأول.

**وهنا نعرض المبادئ العامة للتحليل :**

١. مجموعتان من العوامل والمتغيرات التي لها تأثير حاسم على تنفيذ السياسات أولها. الانحياز الاجتماعي من حيث الخلفية الاجتماعية والثقافية للمنفذين و قيم وقواعد التنفيذ داخل المنظمة أو المؤسسة ، وثانيها ،الموارد سواء الخاصة بالمنظمة ذاتها أو التي يمكن استمدادها من النظام العام للسياسات أو من المجتمع.

٢. أن تنفيذ الأمن بصفة عامة هى مسألة متعلقة بالانحياز الاجتماعي. بمعنى أن كل المواطنين يتمتعون من الناحية النظرية بحقوق متساوية ولكن ليس كل المواطنين يحصلون على فرص متساوي فى التطبيق .

٣. أن الانحياز الاجتماعي في تطبيق قرارات الأمن العام ليس انحياز طبقياً بالمعنى الضيق ولكنه انحياز وفق مفهوم السلام الاجتماعى والحفاظ على الأمن العام فالتطبيق هذا . وفق هذا المفهوم ، ينحاز للقوى الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة والتى من شأنها خلق أثار سلبية على الأمن العام سواء على مستوى الوطن أو مستوى الإقليم أو مستوى القطاع الاقتصادى أو مستوى التكوينات الاجتماعية.

٤. أن الانحياز فى التطبيق هو انحياز يقوم فى جانب منه بالتأثر بالأهداف العامة للوزارة .

٥. أن التنفيذ يتم من خلال إجراءات محددة والتي تكون ممارستها في المحصلة الأخيرة وفق التصورات الاجتماعية والثقافية للمنفذين ، حيث انه لا يوجد في وزارة الداخلية معيار واضح ومستمر لاختيارات إجراءات التنفيذ في المجالات غير الشرطية.

٦. أن اختيارات التطبيق إلى جانب تأثره بالانحياز الاجتماعى العام يتأثر أيضا بتصورات المنفذين وخلفياتهم الثقافية والاجتماعية.

٧. ويلاحظ أن النمط العام للحفاظ على الأمن العام فى التنفيذ يقوم على المحاولة الدائمة لفض المشكلات دون تسويتها أو حلها.فمنطق فض الاشتباك هو منطق حاكم فى التنفيذ وفى كثير من الأحوال لا يمتد إلى التسوية أو الحل، هذا كما تظهر جلياً في مسائل المرور والاشتباكات بين الأفراد .

٨.	تتعاظم أهمية دور التنفيذ والتطبيق والقرارات والقوانين مع ازدياد تعقد المجتمع اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً .

من هذا المنطلق سوف نتناول الورقة الأساسية العناصر التالية :

١	المبادئ الأساسية للسياسة العامة للوزارة .

٢	حفظ النظام العام .

٣	دور الوزارة فى تسهيل الخدمات للمواطنين .

٤	الأمن الاقتصادى .

٥	التجاوزات الفردية لبعض رجال الشرطة .

٦- دور الوزارة فى التأهيل الاجتماعى .

**أولا: المبادئ الأساسية للسياسة العامة للوزارة :**

فى بيان لوزير الداخلية أمام لجنة الدفاع والأمن القومى بمجلس الشعب فى ديسمبر عام ١٩٩٩ . أوضح السيد حبيب العادلى أن محاور السياسة الأمنية تقوم على الثوابت الآتية[١] :

١	التزام السياسة الأمنية بالمبادئ الثابتة فى مواجهة الإرهاب والتطرف، وفى مقدمتها الردع الفورى والإجهاض المبكر ورفض المساومة ،مع الالتزام بالإجراءات القانونية .

٢	الاحتفاظ بفاعلية تأمين المواقع السياحية والأثرية واستكمال الخطط المحددة لدعم إجراءات تأمينها .

٣	استكمال دعم وتطوير فاعليات الأمن الجنائي.

٤	مضاعفة الجهود فى مكافحة المخدرات .

٥	مضاعفة الجهود والإمكانات لرفع معدلات تنفيذ الأحكام باعتبارها عنصراً مهماً فى تحقيق العدالة والردع الخاص والعام للحد من الجريمة .

٦	دعم أجهزة قطاعي الأمن الاقتصادى والجنائي فى مجال مكافحة جرائم الفساد والتي تمس الاقتصاد المصرى وحقوق المستهلك، وذلك استجابة لمتطلبات المهام العاجلة للحكومة.

٧	تحقيق المزيد من الدعم لإمكانات وفاعليات الأجهزة المرورية فى إطار السياسة الرامية لتحقيق تحسن ملحوظ فى السيولة المرورية .

٨	إجراء مراجعة شاملة لفاعليات الوزارة المعنية بتقديم خدمات جماهيرية

وأوضح الوزير أن مفهوم الأمن يقصد به منظومة متكاملة من الإجراءات والخطط التى تستهدف تعميق الشعور، بالأمن ومحاصرة جميع صور الجريمة وضرب أوكارها فى إطار الالتزام بسيادة القانون [٢] .

ويقول السيد الوزير أن الاستراتيجية الأمنية تهدف إلى توفير المناخ الآمن للاستثمار، والوجود الشرطي الفعال في المناطق الاستثمارية لتأمين المنشآت والمشروعات ومستلزمات الإنتاج وتقديم العديد من الخدمات الأمنية للمستثمرين (٣) ، وأن ما تشيده البلاد من تنمية ونمو اقتصادي وازدهار سياحي يأتي ترجمة لنجاح أجهزة الأمن فى تحقيق الاستقرار وأن هذه النجاحات تفرض على جهاز الأمن بذل المزيد من الجهود لحماية أمن المواطن والمواطنين (٤) .

ويقوم أسلوب الأمن فى إيقاف نزيف الجريمة على ثلاثة محاور (٥) :

<u>الأول</u> : الأمن الوقائي ، ويعتمد على منع الجريمة فى كثير من الأحيان وتقوم هذه السياسة على أسس علمية مدروسة ، حيث يتم جمع المعلومات الخاصة بالسلوك الإجرامي وذلك لتحقيق الردع المطلوب وأحكام التركيز فيها للوصول إلى نتائج مؤثرة يتم بمقتضاها تحقيق الأمن والامان للمواطنين .

<u>الثاني</u> : كشف الجريمة عند وقوعها .

<u>الثالث</u> : ضبط الجناة وتقديمهم للعدالة .

ووفق المادة المنشورة يلاحظ أن معدلات الجريمة شهدت خلال الآونة الأخيرة انحساراً ملحوظاً نتيجة للجهود التى تبذلها جميع أجهزة الأمن المتعددة لمواجهتها والملاحقة الدقيقة لها والتنسيق بين مختلف القطاعات الأمنية ذات الخبرة فى مجال البحث والمراقبة والمواجهة.

ومن ابرز الأمثلة على ذلك قيام أجهزة البحث الجنائي بحملات فى شرق الدلتا شملت السويس والشرقية والقليوبية ودمياط وبورسعيد والإسماعيلية تم خلالها ضبط ١٩٩ قطعة سلاح ابيض ، وتم ضبط عدد ١٤ تشكيلاً عصابياً ارتكبوا ٨٧ حادث سرقة ، وأيضاً أسفرت الحملة عن تنفيذ ١٦٧ حكماً جنائياً وضبط عدد ١١٧٧٠ حكم غرامة و٤٦٩ قضية مخدرات و ٤٧٩ قضية تموين وعدد ١١٤١ قضية مخالفة للآداب العامة ، وفيما يتعلق بمتابعة العناصر الخطرة أشار اللواء شعراوى أن التعامل معها يتم بموجب إجراءات اعتقالية للحد من خطورتهم على المجتمع .

كما أن الانتربول المصري استطاع خلال التسعة شهور الأولى من عام ٢٠٠١ استرداد ١٤٩ متهماً صدرت بشأنهم أحكام من ٦ دول عربية ودول صديقة وهم مطلوبون لدى سلطات الأمن المصرية ومتهمون فى قضايا قتل وإحراز أسلحة وقضايا مخدرات.

أما بشأن جرائم القتل فأرقام وزارة الداخلية تشي الى أنها بلغت فى نفس الفترة ٧٠٠ جريمة على مستوى الجمهورية حيث انخفضت عن الفترة من عام ٢٠٠٠ والتي وصل عددها إلى ٧٥٩ جريمة. وتم ضبط ٨٧١ تشكيلاً عصابياً خلال نفس الفترة وتجاوز عدد المقبوض عليهم ٣٠٠٠ مجرم (٦) .

ثانيا : حفظ النظام العام :

فى خطابه احتفالاً بعيد الشرطة فـى ٢٥ ينـاير ٢٠٠٠ قـال الرئيـس مبـارك أن علينـا ألا نغفـل لحظة واحدة عن أهمية توفير الاستقرار والأمان للمجتمع فى كل بقعة من الأرض المصرية الطاهرة . تسـتوى فى ذلك المدن الكبيرة والقرى الصغيرة والنجوع النائية فهذا شرط اساسى لتحقيق المساواة بين المواطنـين فـى مجال الخدمات الأمنية كما أنها عنصر لازم لتوفير المنـاخ المواتـى للنـهوض الاقتصـادى أو تحقيـق معـدلات مرتفعة للنماء والتقدم(٧) .

وفى نفس الاتجاه قال اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية فى بيانه أمام لجنة الدفاع والأمن القومـى بمجلس الشعب فى ينـاير ٢٠٠٠ " كـان لزامـاً علينـا أن نراجـع فاعليـات الأمـن ليواكـب الإيقـاع السـريع للتطـورات الاقتصاديـة والاجتماعيـة المسـتهدفة ، وان المرحلـة المقبلـة تتطلـب مزيـداً مـن الجـزم لمقومــات الاستقرار، ومزيداً ، من الحزم فى مواجهة أي خروج على القانون أو تجاوز للشرعية الدستورية وهو الأمـر الذى يفرض بدوره تطوير للخطط والبرامج والآليات الأمنية.

وكان أولى هذه الأهداف للحفاظ على النظام العـام القضـاء علـى الإرهـاب حيـث أكـد الوزيـر علـي المحاصرة الفاعلة للإرهاب والسيطرة على تلـك المسـارات التى عملـت بـالداخل والخـارج لمحاولـة أحيـاء النشاط وتجديد قنوات الاتصال (٨) .

ومن هذا المنطلق تنتهج وزارة الداخلية الأسلوب العلمى فى تحليل الظواهر والإحصائيـات الجنائيـة اليومية والأسبوعية فى مختلف أنحاء العاصمة مع ملاحظة المناطق التى تتمركز فيها مكثفـة فـالوزارة لديـها خريطة جنائية من خلال تحليل هذه الظواهر وتحديد أماكن نموها بسبب زحف العشـوائيات فـى أطـراف القاهرة (٩) . حيث الوزارة هى المختصة دون غيرها فى منـح أو منـع الـترخيص بـإحراز أو حمـل سـلاح أو سحبه مؤقتاً أو إلغائه بشرط أن يكون قرارها مسبباً ومطابق للقانون (١٠) .

لعل أهم الظواهر التى تقوم فيها وزارة الداخلية بحفظ الأمن العام هـى الخلافـات التـى تنشـأ بـين المسلمين والأقباط فيما اصطلح البعض على تسميته " فتنه طائفية " وكان أخر هذه الأحداث هو مـا شـاهدته قرية بنى والمس فى محافظة المنيا فى ١٠ فبراير ٢٠٠٢ حيث حدثت أحداث شغب محدودة بـين المسـلمين والأقباط نتج عنها إصابة ١١ شخصاً بينهما اثنين من رجال الشرطة . وقد تمكنت قوات الأمن مـن السـيطرة على الموقف والقاء القبض على بعض المتهمين (١١) حيث كان أداء الشرطة أفضل بعض الشيء .

وكانت أحداث الكشح الأولى والثانية أبرز دليل على تعامل الشرطة مع الأحداث لحفظ الأمن العـام ولن نخوض هنا فى تفسير الأحداث وتطورها ولكن سنقتصر على عرض موقف الأمن من الأحداث. (١٢)

فأما حالة الكشح الأولى أشارت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلى حدوث بعض تجاوزات لرجال الشرطة تعكس آلية عمل أجهزة الأمن تجاه المواطنين بشكل عام أثناء التحقيقات لذا فقد أعلن اللواء حبيب العادلى أن الوزارة لا تتستر على أي تجاوزات حيث تم تحريك أربعة ضباط من مواقعهم بعد أحداث الكشح لضمان حيدة التحقيقات الجارية. وأن التحريك جاء نتيجة الادعاءات بالتقريب ولضمان عدم تأثير الضباط على الشهود. وأكد الوزير أن الشرطة ستواجه بكل حزم أى خروج على الشرعية والقانون .

وفى أحداث الكشح الثانية حضرت كبار القيادات الأمنية بسوهاج وانتشرت قوات الأمن بشوارع القرية مما أدى لحدوث خسائر بسيطة وكانت المهمة الأولى لقوات الأمن هى التأمين وفض الاشتباك ولم تمتنع الشرطة عن تنفيذ أمر بضبط وإحضار متهم وقد تم توزيع قوات الأمن داخل الكشح فى مناطق تمركز محددة تحيط بمداخل القرية وأطرافها المشتركة مع القرى الأخرى ووصلت قوات خاصة من الأمن من القاهرة وسيطرة على الأحداث ومنعت وقوع صدمات أخري . وكانت الشرطة قد قررت إغلاق القرية وتحويل مسارات السيارات العابرة بالقرب من الطرق القريبة بالقرية [١٣] .

ورغم ما أثير من أقاويل حول أداء قوات الأمن فى أحداث الكشح ٢ والاتهامات التى وجهت لبعض رجال الأمن فى الأحداث يؤكد البعض انه خلال بداية الأحداث فى الكشح ٢ بدا واضحاً أن السلطات الأمنية المحلية ليس لديها تعليمات أو قواعد واضحة للتعامل مع مثل تلك الأحداث التى يبرز فيها العامل الديني فور وقوعها بما يؤدى إلى إخمادها ، فقد جرى الظرف الأمني فى هذه الحالات على إحالة الأمر إلى الجهات الأمنية الأعلى التى ترفعه بدورها إلى الأعلى منها حتى تصل إلى أعلى سلطة أمنية وسياسية فى القاهرة. ولا شك أن هذه الإحالة المتتابعة قد أخرت التدخل الأمني وشلت يد السلطات الأمنية عن التدخل السريع والحاسم فور وقوع الأحداث مما أدى إلى تفاقمهما . وجاء تردد الأمن ــ بل أحيانا توقفه ــ إزاء أحداث الكشح ومثيلاتها إنما يعد نتيجة مباشرة لغياب القواعد الضابطة للقانون التى يجب أن يتم تطبيعهاعلى جميع المواطنين والقطاعات بغض النظر عن مواقعهم أو مكانته[١٤] .

وهنا ما يمكن الإشارة إليه فى سياق الانحياز فى التطبيق فبرغم السيطرة الفعلية على الأحداث فى الكشح وبنى والمس إلا أن بروز بعض التجاوزات ــ من رجال الشرطة ــ وغياب الدقة والسرعة فى معالجة الأحداث – الكشح ٢ ـ أدى ذلك بجانب عوامل أخرى إلى ظهور الانحياز فى التطبيق للحفاظ على الأمن العام الذى يعد أحد ابرز المهام المنوط بها جهاز الشرطة فى مصر.

ولكن لا يمكن اتخاذ حالتي الكشح " ١ ــ ٢ " كمثال وحيد فى النظر إلى دور رجال الأمن فى المحافظة عليه بل هناك عوامل أخرى تتداخل لأثبات حالة التوتر الطائفى فى مصر وأبرزها العوامل

الخارجية وسوف نسوق هناك مثالين للتأكيد على أن الحوادث الجنائية قد تتحول إلى طائفية. أو أن تظل الحوادث في حقيقتها جنائية دون تصعيدها.

**الأول**: في يناير ١٩٩٩أصيب اثنان من الأقباط بعدة طلقات نارية أثناء سيرهما بقرية الرويهب بمركز المنشأة بسوهاج وقد توفى أحدهما والحادث جنائي حيث أتضح أن أحد الأقباط على علاقة بإحدى سيدات القرية وأن أحد أقارب السيدة ( مسلم ) قام بتنفيذ الحادث وقد بثت وكالة الأنباء الفرنسية على أنه توتر طائفي .

**الثاني** : في قرية الزواتنه مركز جرجا قامت عائلات مسيحية بترميم مضيفة يمتلكونها منذ مائة عام وبعد هدم المضيفة أدعى بعض مثيرى الفتنة أنهم وجدوا في انقاضها هلالاً ودعوا إلى إقامة مسجد في نفس الموقع ورددوا أن الأرض ملك للأوقاف ورفضت عائلات المسلمين في القرية محاولات الفتنة وشهد ممثلون عنها بملكية الأقباط للأرض والمضيفة وتدخل مدير الأمن لتمكين أصحاب المضيفة من إعادة بنائها وسط ترحيب العائلات المسلمة[١٥].

وهذان المثلان يوضحان أن الحفاظ على الأمن العام خاصة في مسائل التوتر الطائفي يتطلب تدخل وتضافر عوامل أخرى وفواعل أساسية من أجل تفعيلة واستمراره. وظهرت هذه العوامل الأخرى على سبيل المثال في حالتين.

<u>**الأولى**</u> : أثناء اندلاع المظاهرات في الجامعات المصرية تقامت أجهزة الأمن ببذل جهود مكثفة لاحتواء الغضب الشعبي وكان أبرز مثال على ذلك المظاهرات التي اندلعت في أعقاب قيام انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠ والمستمرة للآن. وقامت قوات الأمن نتيجة استمرار المظاهرات باتخاذ إجراءات مشددة لحماية المطاعم والمنشاءات الأمريكية ومقار ومساكن الدبلوماسيين الأمريكيين والإسرائيليين لاحتواء الغضب الشعبى إزاء البربرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين [١٦] وتم عمل كردونات لتأمين كل الطرق حول جامعة القاهرة حيث تقع السفارة الإسرائيلية بالقاهرة بالقرب منها وفي أعلى كوبرى الجامعة الواصل بين الجامعة والسفارة تم وضع المتاريس والسيارات المدرعة وإنشاء حوائط بشرية من ضباط وجنود الأمن المركزى وقد صدرت الأوامر لأفراد الأمن بعدم الاشتباك مع جموع المواطنين إلا في حالة حدوث أعمال شغب [١٧] ولكن مسلسل تجاوزات الشرطة برز واضحاً في مظاهرات الإسكندرية التي قام بها طلبة جامعتها للتنديد بالممارسات الإسرائيلية الوحشية على الفلسطينيين، حيث قتل طالب من الجامعة أثناء الاشتباكات بين أفراد الشرطة والطلاب، فضلاً عن إصابة العديد منهم.

**والثانية**: أثناء المظاهرات التى اندلعت فى أحداث بور سعيد إسر مظاهرات الاحتجاج التى قام بها تجار بور سعيد بعض تطبيق ضريبة المبيعات على الملابس المستوردة . فقامت قوات الأمن بمنع انتشار التجمهر والتحريض والأضرار بمنشاءات عامة من الامتداد إلى مناطق أخرى (١٨) .

وهذا وتقوم الشرطة فى سياق مفهوم الأمن العام بالخدمات الأمنية والتى يتم تكثيفها على المساجد والأماكن السياحية والطرق السريعة والحدائق العامة والمتنزهات والشواطئ والمراسي النيلية فى أيام الأعياد والمناسبات ويتم اتخاذ جميع الاستعدادات للاستقرار الأمني فى أيام الأعياد من خلال تحقيق الانضباط بالشارع المصرى عن طريق القيام بحملات تفتيشية مكثفة لتوجيه ضربات أمنيــة مؤثـرة إلى البـؤر الإجرامية وضبط المشتبه فيهم [١٩] .

وفى الفترة من يناير ١٩٩٨ حتى أول يناير ٢٠٠١ تم ضبط أسلحة نارية وبيضاء بلغ إجمالها ٣٣٨٩ قطعة وتم ضبط ٢٠٠٠ ورشة لتصنيع الأسلحة المحلية وتم ضبط ٢٩٢٨٦ تشكيلاً عصابياً و٩٩٧٧ متهماً و ٢٣٠٠٧ حوادث سرقات متنوعة وتم ضبط ٦٥٨٤٨ قضايا مخدرات و ١٨٢٠٩٤ آداب و ٢١٧٧١٤ تموين و١١٩٥٩ أموال عامة و ٧٣٩٢١ أحداث [٢٠] . بالإضافة إلى ضبط ٢١٩٣ هارب من تنفيذ أحكام صادرة ضدهم [٢١] . وللسيطرة على الشوارع والميادين مرورياً تتكثف الحملات من كبار رجال الشرطة لضبط المخالفين حيث تم تحرير ٥٣ آلف مخالفة فى حملة استمرت اسبوعاً [٢٢] .

هذا وقد قامت الإدارة العامة للمرور بإعادة تخطيط أماكن انتظار السيارات ودهان الأرض باللون الأبيض لتجديد مكان ومساحة السيارة، ومنع انتظار السيارات علي جانبي الطرق الجانبية بجانب خدمات أخرى قدمتها الإدارة لتحقيق السيولة المرورية [٢٣] .

ولا يقتصر دور رجال الشرطة علي ضبط المجرمين والحفاظ علي الأمن العام من خلال الوسائل الأمنية والطرق القانونية. لكن أن الشرطة تلعب دوراً آخر يتمثل فى محاولات التوفيق بين الأفراد المتشاجرين وتقرير محاضر الصلح بينهم للتخفيف من أعباء الشرطة والقضاء وذلك برغبة أطراف النزاع دون إجبار أو إذلال وهذا ما يحدث فى بعض الأحيان وينتشر علـى وجـه أوسع فى المحافظات ( الصعيد والدلتا ) ولكن رغم ذلك فمازال الأمن العام وحفظه يشكل هاجساً أمنياً واسعاً ، حيث أن المنوط بهم ذلك ليسوا أفراد الشرطة وحدهم بل المواطنين أيضا.

**ثالثا: دور الوزارة فى تسهيل الخدمات للمواطنين :**

لا يقتصر دور وزارة الداخلية على حفظ الأمن والنظام في جميع أنحاء البلاد. بل يتعداها الى دور أوسع نطاقاً. ولعل من أهم هذا الأدوار ما يمثل ويعتبر علاقة مباشرة بين الوزارة والمواطنين دور الوزارة فى

تسهيل تقديم الخدمات للمواطنين ، سواء فيما يتعلق بدورها المنوط بها كوزارة الداخلية أو ما تقوم به استناداً إلى تنفيذ الأدوار في ظل ( منظومة نظامية ) متكاملة.

وسوف نعرض هنا لبعض هذه الأوجه

١ ــ قيام مديريات الأمن في جميع أنحاء الجمهورية بأجراء قرعة الحج سنوياً من بين المواطنين الذين تقدموا بطلبات لأداء الفريضة وإصدار التأشيرات الخاصة بذلك بالتعاون مع وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة السياحة (٢٤) .

٢ ــ موافقة وزير الداخلية في أوائل عام ٢٠٠١ على استمرار العمل بجميع قطاعات الوزارة المختلفة من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الثامنة مساءاً وذلك في إطار سياسة الوزارة التي تقوم على مراعاة ظروف عمل المواطنين لاقامة الفرصة لهم لتلقي الخدمات التي تقدمها قطاعات الوزارة بالإضافة إلى ضمان عدم الازدحام وتحقيق السيولة المرورية (٢٥) . بجانب نشر الإدارة العامة للإعلام والعلاقات العامة بالوزارة شروط منح رخص القيادة في الصحف اليومية (٢٦) .

٣ ــ موافقة وزير الداخلية السيد حبيب العادلي على سفر والدة ووالد المضيفة مها المحروقي التي راحت ضحية الطائرة المصرية المنكوبة في الولايات المتحدة في أواخر أكتوبر ١٩٩٩ لأداء فريضة الحج للعام ١٩٩٩ على نفقة وزارة الداخلية.

٤ ــ أعلان الوزارة عن بدأ تطبيق الخدمة الصوتية في ٣٠ يوليو ٢٠٠٠ والتي تقوم على التيسير على المواطنين قضاء مصالحهم بالوزارة ــ جوازات ــ أحوال مدنية ــ تصاريح عمل ..... الخ . ويتم الاستفسار عن الخدمة المطلوبة وحلها (٢٧).

٥ ــ تكليف وزير الداخلية المسئولين في الوزارة بتخصيص خط تليفوني على تكليف ضابط مناوب من الإدارة العامة لمكافحة المخدرات على مدى ٢٤ ساعة يومياً لتلقي بلاغات وشكاوى ومعلومات المواطنين لمواجهة ظاهرة الاتجار بالمخدرات (٢٨) .

٦ ــ إدخال خدمة النظام الصوتي الإليكتروني للخدمة الأمنية الجماهيرية من خلال الإدارة العامة لاتصالات الشرطة وتم ذلك أثناء انتخابات مجلس الشورى الأخيرة حيث تم إدراج شروط الترشيح لعضوية مجلس الشورى والمستندات الواجب على المرشح تقديمها مع طلب الترشيح من خلال هذه الخدمة (٢٩).

٧ ــ نشر مشروع الرقم القومي من خلال الافتتاح لعدد من المشروعات التوسعية والتنسيق مع الجهات المختصة لاستخراج بطاقات الرقم القومي للطلبة والمدرسين .

٨ ـ وفيما يتعلق بالمسائل المرورية، أكد السيد وزير الداخلية أن مشروع قانون المرور الجديد جاء متواكباً مع السياسة العامة للدولة للحفاظ على سلامة الإنسان المصرى حيث تم خلاله تعديل مفهوم الطريق بحيث يشمل الطريق العام والطرق السريعة والعمل على مواجهة ظاهرة دخول العديد من السيارات إلى البلاد وعدم تجديد تراخيصها فى المواعيد المقررة فجاء القانون واستهدف التيسير على المواطنين من خلال عدم تحميلهم أعباء جديدة سواء بالنسبة للضرائب أو الرسوم مع التوسع فى الحالات التى تجيز التصالح الفورى عند ارتكابه بعض المخالفات المرورية . كما أشار القانون إلى زيادة المهلة الممنوحة لأصحاب المركبات عند تجديد التراخيص في حالة عدم صلاحية المركبة من سبعة أيام إلى ثلاثين يوماً.[٣٠]

وعن أوضاع ذوى الاحتياجات الخاصة وتيسير التعامل معهم فى ظل تفاعلهم مع إدارات الوزارة خاصة فيما يتعلق بالنواحي المرورية أعفى القانون الجديد هذه الفئة من رسوم رخص القيادة أسوة بإعفائهم من الضرائب واصدر وزير الداخلية تعليمات بتدبير أماكن انتظار سيارات خاصة لهم مع وضع الإرشادات المرورية التى تفيد ذلك والالتزام بها . وقامت الإدارة العامة للمرور بالتنسيق مع الجهات المسئولة بالقيام ببعض التعديلات على الأرصفة وأماكن عبور المشاة لتوفير حرية الحركة لهم .وناشدت الوزارة هذه الفئة بوضع العلامة المميزة لهم البادج الخاص بهم على سيارتهم الخاصة [٣١] .

هذا ولا يقتصر دور الوزارة على تسهيل تقديم الخدمات وفقط وإنما يتعدى ذلك الى حسن المعاملة من قبل رجال الوزارة للمواطنين. وأكد وزير الداخلية انه طالب ضباطه بحسن معاملة المواطنين معتبراً أن التجاوزات التى تحدث من بعض الضباط إنما تأتى نتيجة الانفعال وقلة الخبرة وهى وقائع فردية ويتم اتخاذ الأجراء الحاسم أمام تلك الحالات نظراً لأنها تتسبب في تشويه الصورة العامة. وطالب الضباط بضبط النفس وعدم استدراجهم لارتكاب مثل هذه الأخطاء تحت أي ضغط نفسى أو عصبي . [٣٢]

وعن قانون الطوارئ قال الوزير انه يطبق علي الأشخاص الذين يخرجون على القانون ولا يراعون حالة استقرار الدولة و يريدون العبث بها والعمل على تخريبها [٣٣] . وأكد أن اعتقالات المواطنين تتم فى إطار ثلاثة محددات تحكم قرارات الاعتقال [٣٤] :

١ ـ القرار يكون صادراً منى شخصياً وفى ضوء عرض كامل للمبررات ووفق ضوابط محددة .

٢ - تواصل المراجعة المستمرة لأوضاع المعتقلين لتقويم موقف المعتقل وذلك على مستوى قيادي للأجهزة المعنية والرقابية.

٣ ـ خضوع قرارات الاعتقال لرقابة قضائية كامل ويحق للمعتقل التظلم بالطرق القانونية المحددة .

والجدير بالذكر أن الأخذ بصلاحية قرار الاعتقال يقتصر بالدرجة الأولي على دعم إجراءات مكافحة الإرهاب، كما يتم فى الحالات ذات الخطورة الإجرامية خاصة فى مجال الاتجار بالمخدرات والبلطجة .

كما تهتم الوزارة بشكل خاص بشكاوى المواطنين وتعمل على سرعة اتخاذ االاجراءات اللازمة لدقة فحصها والرد عليها بهدف تعميق مفهوم التعاون الفعال بين الشرطة والمواطنين من خلال مصداقية الأداء الأمني ونحو معايشة الواقع الجماهيري (٣٥) .

وفى إطار مسايرة التطورات الراهنة تركز الوزارة على مكافحة جرائم البيئة التى يحاربها العالم بأسره لذلك اصدر الوزير تكليفاً عاجلاً بالتعامل مع كل مخالفة تتعلق بجريمةالبيئة وبشكل فعال ويتم الحساب الفورى وسرعة التعامل مع الاستعمال الخاطئ لآلة التنبيه (٣٦) .

ويبقى التساؤل قائما ما هو مدى تنفيذ هذه القرارات؟ والى أي حد يتم الالتزام بهذه التعليمات ؟ أم هناك انحياز يصدر من جهات فوقية يتم تجاهلة أثناء التعامل مع المواطنين بفئاتهم المختلفة وبدرجاتهم المتفاوتة وهل يظل المنطق الحاكم هو التعامل مع المواطنين من خلال التفضيل الطبقى والأهواء الشخصية ؟

**رابعا: دور الوزارة فى توفير الأمن الاقتصادي :**

يهدف توفير الأمن الاقتصادي الي س متابعة ومواجهة الجرائم الاقتصادية القديمة والمستحدثة فى إطار الالتزام بالسياسة العامة للدولة، وحماية المصالح الاقتصادية العليا، ودعم التنمية الشاملة . وضمان ضوابط حماية الاستثمار والحفاظ على استقرار السوق . ويجرى التنسيق الكامل مع وزارة الاقتصاد والبنك المركزى وسوق المال لضمان التوافق مع السياسات المالية المنشودة دون أي إخلال الإجراءات القانونية (٣٧)

وتنبع أهمية العمل على دعم الأمن الاقتصادي وتأمين التنمية الشاملة فى مصر وحماية القطاعات الاقتصادية من أيدي العابثين بها، والعمل على استقرار الأسواق ، تشجيعاً لحركة الاستثمار وإنعاش الاقتصاد القومي مع حماية المنتج المصرى وضبط كافة أنواع السلع الأجنبية المجهولة المصدر والمهربة لما يترتب على تداولها من أضرار بالغة بالصناعة المصرية .

وتقوم الوزارة من خلال الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة بمواجهة ومتابعة جرائم الاعتداء على المال العام والاستيلاء عليها. ويعرف المال العام المنوط حمايته بأنه المال الذي تمتلكه الدولة وترصده لتسيير أمورها والوفاء بحاجات المجتمع فى جميع الأنشطة وما يناط بها من مسئوليات. وتتمثل جرائم المال العام فى التربح والرشوة والأضرار العمدي بالمال العام والاختلاس وهي من الجرائم التى يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة المؤبدة كعقوبة أصيلة بجانب العقوبات التبعية الأخرى مثل الغرامة والرد ( أى رد المال

العام الذى اغتصب ) . وتمتد جرائم الأموال العامة إلى الاستجار بالوظيفة العامة فيعاقب القانون بالأشغال الشاقة لكل من تسول له نفسه أن يتاجر بالوظيفة أو يعبث بها مثل جرائم الرشوة . ويعاقب القانون أيضا بالأشغال الشاقة للموظف العام الذي يتربح من وظيفته كأن يطلب من المواطنين أكثر مما هو يستحق من رسوم وتشدد العقوبة لتصل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان مغتصب المال العام من المكلفين من قبل الدولة لجمعه أو من الحارسين عليه في البنوك **والموظف العام** : هو من العاملين فى الدولة أو الوحدات المحلية أو رؤساء المجالس وأعضاء مجالس الإدارة والوحدات والتنظيمات الشعبية وكل من لهم صفة نيابية عامة سواء جاءوا بالانتخاب أو التعيين وكذلك أفراد القوات المسلحة وسائر العاملين فى الجهات التى تعتبر أموالها أموالاً عامة [٣٨] .

وفقا للمعلومات الرسمية للوزارة بأن حجم الأموال التى تم ضبطها فى قضايا الكسب غير المشروع ١٤٦ مليوناً و ٤٠٩ ألف جنيه خلال عام ١٩٩٩ . وتم ضبط ٢٠ مليون وخمسمائة وأثنين ألف جنيه فى قضايا استغلال النفوذ . وبلغ حجم أموال جرائم الرشوة ٧٧١ ألف جنيه والاختلاس ١٣ مليوناً و٤٠٠ ألف جنيه والاستيلاء على المال العام ١١٩ مليوناً ونصف مليون جنيه.

وتعد أهم القطاعات التى تنشر بها جرائم الاستيلاء على المال العام هى الشركات التى تتعامل فى توزيع إنتاجها على عملائها بالأجل حيث تكون هناك ضمانات مطلوبة ويتم التقاعس فى اخذ هذه الضمانات وتتزايد جرائم الرشوة فى القطاعات التى تتعامل تعاملاً مباشراً مع الجمهور حيث يظهر الوسطاء بين الجمهور والموظفين في المصالح لإنهائها [٣٩] .

وخلال عام ٢٠٠١ تم ضبط ١٢٢١ قضية اختلاس واستيلاء وإضرار بالمال العام ورشوة وتربح. وأيضا ضبط ١٧٨ قضية فساد أدارى يومياً أي ما يعادل قضية كل ٢,٥كل دقيقة [٤٠] .

ونشير هنا الى بعض القضايا ذات الصله بالأداء على التنفيذ :

١ ) ضبط عضو مجلس محلى سابق اصدر صحيفة بدون ترخيص واستغلال نفوذه فى جمع إعلانات لنشرها. [٤١]

٢ ) ضبط عصابة يتزعمها صاحب شركة تجارية وهمية وتضم ثلاثة أشخاص تخصصوا فى الاستيلاء على منتجات بعض الشركات بموجب مستندات وشيكات مقبولة الدفع مزورة ومنسوبة لبعض البنوك [٤٢] .

٣ ) إحباط محاولة للاستيلاء على مليونين و١٥٠ ألف جنيه من حساب إحدى النقابات بأحد البنوك قام بها موظف بالبنك ومحامى [٤٣] .

٤ ) تواطؤ بعض موظفي الشركة المتحدة لتجارة المنسوجات مع بعض التجار للاستيلاء على بضائع من الشركة فى صورة سلع معمرة [٤٤] .

لعل قضايا الاستيلاء على قروض من البنوك والهروب بها الى خارج البلاد أبرز دليل علـى أن الأداء التنفيذي للوزارة يحتاج الى قواعد اكثر صرامة فى التعامل ولا يتسع البحـث هنـا لتنـاول مختلـف جوانـب وابعاد وملابسات قضايا القروض، ولكن نشير إليها هنا على سبيل الاستشهاد.

فمن خلال متابعة أجهزة الأمن بوزارة الداخلية كشفت التحريات لمواجهة الفساد الإداري والوظيفـي لجميع قطاعات الدولة أن حجم الأموال المصادرة والمهدرة بلغـت مليـارين و٨٣٤ مليـون جنيـه و ١٣٨ ألـف وتمثلت فى جرائم رشوة واختلاس وتربح واستغلال نفوذ واستيلاء علـى أمـلاك الدولـة وبلـغ حجـم الأمـوال المضبوطة في قضايا تسهيل الاستيلاء على المال العام ملياراً و ٣٧٨ مليون جنيـه و ٥ آلاف جنيـه والإضـرار بالمال العام بلغ ١٧٣ مليون جنيه وتزوير بطاقات الائتمان والاحتيالات المصرفية بلغت أموالها ملياراً و ٧٨٣ مليون و ١٣١ ألف جنيه وبلغ ماجري الاستيلاء عليه من أراضى مملوكة للدولـة والمواطنـين ٢٦٦.١ مليـون جنيه [٤٥].

يرجع السبب فى أن عملية الكسب غـير المشـروع أصبحـت لهـا آليـة وثقافـة متكاملـة في الحيـاة الاقتصادية والاجتماعية بمصر تسمح بوجود الطفيليين وتفتح الباب أمـام التـهرب وتجـارة السـلاح وانتشـار تجارة المخدرات ونهب الأموال العامة.و يساعد على ذلك تقليص دور الدولة وإطلاق الحرية الكاملة لاقتصاد الظل المتمثل فى التهريب والتجارة المنوعـة . هـذا مـع كـثرة القوانـين واللوائـح والقـرارات الإداريـة التـى تصدرها الوزارات والهيئات .الأمر الذي فتح الباب واسعاً أمام توفير البيئة المناسبة لخلق علاقة بين أجـهزة الدولة للمرتشين [٤٦] .

ولمواجهة هذه الظواهر تتعامل الوزارة مع القطاع المصرفي وهيئة سوق المال وهيئة الاستثمار وأجـهزة رقابية كثيرة تراقب المال العام والموظفين العموميين بشقين :

**الأول شق وقائي** : حيث تتم دراسة ظواهر معينه وتخطر الجهات المتعلقة بهذه الظواهـر وتشـرح أسبابها وتطرح توصيات لإزالتها.

**الثاني شق ضبطي**: حيث يقوم الضبط على التعامّل مع شكاوى المواطنين وما تضمنه من معلومـات بجدية [٤٧] .

وعن دور الوزارة فى حماية ورقابة سوق الصرف أكد الوزير أن المخالفين للإجراءات التي تنفذهـا أجهزة الدولة لضبط حركة سوق الصرف والأوراق المالية سـيتم التعـامل معـها باعتبـارهم مخربـين، وطـالب الأجهزة الأمنية بتطبيق القانون بحزم على من يحاول المساس باستقرار الأمـن الاقتصـادي وان تتـم متابعـة سوق الصرف والتنسيق مع الجهات المعنية لإعادة الاستقرار إليه فى إطار سياسة الحكومة واجراءتها. [٤٨]

وتقوم الإدارة العامة لمباحث الأموال العام بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد في إطار المواجهة الحاسمة للمتلاعبين بسوق الصرف والمضاربين على أسعار العملات لتحقيق أرباح ضخمة . هذا وقد ضبطت بعض الحالات واصدر وزير الداخلية قراراً باعتقال المتلاعبين بأسعار العملات الأجنبية والمتاجرين بها خارج نطاق السوق المصرفية. كما شمل الاعتقال أصحاب شركات وأفراد. وقد أيدت محكمة أمن الدولة قرارات الوزير مستنده إلى أن قانون الطوارئ.

أجاز ذلك في مثل هذه الحالات وفى الإخلال بالنظام العام الاقتصادي للدولة وإزاء مواجهة ظاهرة تهريب البضائع الأجنبية المنشأ أكد الوزير أن أجهزة الأمن تتخذ الإجراءات الحاسمة لمواجهة ظاهرة تهريب هذه البضائع إلى الأسواق المصرية حيث إنها. أصبحت تمثل عنصراً ضاغطاً على الصناعة الوطنية والاستثمارات والمسار الاقتصادي ، وكذلك تتم مواجهة ظاهرة الغش السلعي والمجهولةالمصدر والتلاعب فى الأسعار لحماية المنتج الوطني والمواطن من الاستغلال من فئة التجار له(٤٩) .

٤ <u>تجاوزات بعض أفراد الشرطة:</u>

ترتكز فلسفة العمل الأمني فى مواجهة الجرائم التى تهدد أمن الدولة عل نظم دستورية وقواعد قانونية ترتبط بالدعائم الفلسفية للدولة كبناء اجتماعي ونظام اقتصادى ومواجهة الجرائم التى تهدد قيم الانتماء للوطن ، وكل ما يمس هيبة الدولة ومكانتها. وتشارك وزارة الداخلية فى الإعداد للدفاع عن الدولة فى العديد من الجوانب ومواجهة الأزمات الطبيعية مثل الزلازل والسيول والقيام بحملات مشتركة لمواجهة تهريب المخدرات ومحاولات إغراق البلاد بالسموم البيضاء ... الخ وتقوم الأطر الحاكمة لاستراتيجية العمل الامنى على أسس جادة وراسخة ترتكز على تدعيم القيم الإنسانية والأخلاقية وتوفير الأمن فى الشارع باحترام القانون وسيادة الشرعية الدستورية والاهتمام بتفعيل التعاون بين الأجهزة المحلية من جغرافية ونوعية بجهاز أمن الدولة لامتلاك زمام المبادأة تثبيتاً لدعائم الأمن الوقائي.

وفي اجتماع لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس الشعب يناير ٢٠٠٢ أكد اللواء احمد ضياء ممثل وزارة الداخلية في الاجتماع أن الوزارة لا تتهاون في محاسبة أي تقصير من أي مسئول في جهاز الشرطة أي أن كان موقعه أو كيانه وأن الوزارة تقبل مقولة انه لا أمن علي حساب كرامة المواطن وقال أن جهاز الأمن يسعي لتحقيق التوازن بين الجميع لتحقيق المصلحة العامة.

فيواجه ضباط البحث الجنائي على سبيل المثال خلال تأديتهم لعملهم فئات بالغة الإجرام والشراسة من الخارجين علي القانون. الأمر الذي قد يدفع بعض الضباط الى التجاوز باستخدام القسوة وهي مجرد حالات فردية محدودة ومتفرقة لم تتجاوز خمس حالات في عام ٢٠٠٢ وتراجعت إلى ثلاث حالات

في كل من العامين التاليين .علما ان عدد ضباط المباحث يبلغ ثلاثة آلاف ضاط ينتشرون بإدارات البحث الجنائي و ٣٢٠ قسما ومركز للشرطة في ٢٧ مديرية أمن.

وعدد من يتجاوز منهم حدود التعامل الإنساني يتناقص نتيجة سياسة الوزارة وضوابطها والطفرة المحققة في الأخذ بالسبل العلمية واحدث التقنيات.

وتقوم مناهج إعداد ضباط الشرطة علي الإعداد العلمي المتميز والتدريب الراقي علي كفاءة الأداء وخلق عقيدة الانضباط والالتزام بالشرعية وأن أجهزة وزارة الداخلية لا تهون من شأن أي تجاوزات. ويحرص وزير الداخلية على استمرار ضرورة مراعاة البعد الإنساني والالتزام بأحكام القانون وضوابطه في التعامل اليومي لأجهزة الشرطة مع المواطنين والاهتمام بتعميق وتعزيز الروابط بين الجانبين في إطار متوازن من الحقوق والواجبات المتبادلة حفاظا علي كرامة المواطنين واحتراما لحرياتهم وحقوقهم الأساسية والتزاما بالحيدة والمساواة فيما بينهم .

ونشير في هذا الإطار إلى بعض التجاوزات التي قام بها أفراد من رجال الشرطة:

١ – اتهام عقيد شرطة بالحصول علي رشوة قدرها ٣٠ ألف جنيه من أحد أقارب المعتقلين سياسيا للإفراج عنه وانه كان يتقاضي مبالغ مالية من المواطنين مقابل إنهاء مصالحهم في بعض الهيئات المختلفة بالمصالح الحكومية وتمت محاكمته وعوقب بالحبس ٥ سنوات[٥٠] .

٢ – محاكمة عقيد شرطة صدر حكم بحبسه ثلاث سنوات لاتهامه بضرب موظف بالمعاش في الطريق العام مما أدى إلى وفاته [٥١] .

٣ – قيام ضابط شرطة مفصول من الخدمة بالنصب والاستيلاء علي السيارات من معارض تأجيرها وتمت محاكمته وحبس ضابط شرطة بسبب تورطه في الحصول علي رشوة قدرها خمسة آلاف جنيه من أحد المواطنين مقابل التلاعب في مخضر تم تحريره ضده وضبط ضابط شرطة آخر في قضية نصب علي المواطنين وتم إيقاف مجموعة من الضباط بعد ارتكابهم مخالفات واحالتهم للتحقيق [٥٢] .

٤ – إحالة مقدم ورائد شرطة و٤ مساعدين بسجن وادي النطرون إلى محكمة جنايات شبين الكوم لإتهامهم بضرب سجين حتي الموت والتزوير في محاضر رسمية [٥٣] .

٥ ـ سجن ضابط شرطة ٣ سنوات وأمين ورقيب شرطة لطلبهم رشوة من أحد المواطنين نظير عدم كتابة محضر ضده [٥٤]

٦ – إطلاق ضابط شرطة الرصاص علي عامل في بهتيم مما أدي إلى وفاته [٥٥] .

٧ – محاكمة ضابط مباحث قسم عابدين وزميله رئيس قسم الترحيلات بدار القضاء العالي وثلاثة أشخاص آخرين بينهم سيدة لمدة ثلاثة سنوات لقيامهم باختلاس ثمانية سبائك ذهبية كانت محررة في قضية ضبط عدد من السبائك الذهبية غير المدموغة (٥٦) .

٨ – قتل أمين شرطة بالإدارة العامة لمباحث القاهرة سائق ميني باص بهيئة النقل العام لمطالبته بدفع الأجرة المقررة (٥٧) .

٩ – اشتراك ضابط شرطة في خطف أستاذ التحاليل الطبية بالمعادي مقابل الحصول علي ألف جنيه (٥٨) .

١٠ – اتهام نقيب شرطة بقتل مواطن بعد القيام بضربه بالكرباك حتي الموت داخل قسم شرطة قصر النيل (٥٩) .

١١ – فصل رئيس مباحث شرطة الازبكية من عمله ، فقام بعمليات نصب والحصول علي قروض من أفراد وشركات(٦٠) .

١٢ ضبط ضابط شرطة وبحيازته ٥ كيلو بانحو حيث كان قد اتفق مع أحد التجار في جنوب سيناء بنقله له مقابل مبلغ مالي (٦١) .

١٣ قيام ضباط شرطة ومخبريه بإدارة البحث الجنائي بالفيوم بحرق مواطن بالكيروسين (٦٢) .

١٤ – قيام ضابط مباحث في مديرية أمن القليوبية و٩من مساعديه بإلقاء جثث القتلي في أماكن نائية لتخفيف عبء تحقيق والبحث عن الجناة عن عامله (٦٣) .

١٥ – قيام أمين شرطة بمصلحة السجون بتكوين عصابة لسرقة قائدي السيارات الأجرة بإكراه (٦٤) .

١٦ – قيام ضابط شرطة بتغشيش خطيبته إجابة الامتحان في مادة المرافعات في كلية الحقوق من تليفون نقطة شرطة عين شمس (٦٥) .

١٧– إطلاق مندوب النار علي طالب جامع رفض إعطائة بطاقته الشخصية(٦٦) .

١٨ – إحالة وزير الداخلية ضابطين وأمين شرطة للنيابة العامة بعد تعديهم علي مواطنين وتعذيبهم في قسم شرطة مدينة نصر حيث قدم مواطنين شكوي تفيد بتعدي ضابط وأمناء قسم شرطة مدينة نصر عليهم وأحداث أضرار باللغة بهم عقب ضبطهم بنوع من الاشتباه بدائرة القسم (٦٧) .

١٩ – إحالة رئيس مباحث امبابة ومعاونة إلى محكمة الجنابات لاتهامهم بتعذيب مواطن حتي الموت في قضية سرقة حيث قام بتجريده من ملابسه وضربه علي الأقدام وصعقة بالتيار الكهربائي (٦٨) .

٢٠ – محاكمة أمين شرطة بوحدة مباحث الوايلي ومخبر بوحدة مباحث الزيتون لاتهامهم باحتجاز وضرب مواطن حتي الموت بعد القبض عليه واحتجازه بدافع إرغام شقيقه علي تسليم نفسه بعد اتهامه في إحدى القضايا (٦٩) .

هذه بعض الحالات التى تم نشرها فى الصحف القومية والحزبية والمستقلة . ولا يمكن اعتبار ذلك بأنها كاملة أو هى إحصائية دقيقة لكن نشير هنا إلى أن مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء رصد خلال عام ١٩٩٩ ، ٥٧٧ شكوى وبلاغ قدمت ضد وزارة الداخلية و ٥٧٧ بلاغا ضد مصلحة السجون (٧٠) .

**٥ دور الوزارة فى التأهيل الاجتماعى**

أكد الوزير حبيب العادلى أن من ثوابت العمل الأمني الالتزام بأقصى درجات الحزم وحقوق الإنسان باعتباره مكونا من مكونات السياسة الأمنية (٧١) وأن قضية حقوق الإنسان سياسية بالدرجة الأولى وتم فى وزارة الداخلية لأول مرة تشكيل لجنة حقوق الإنسان وتضم قيادات الوزارة كلا فى تخصصاته وتضم مدير مصلحة السجون ومساعد الوزير لشئون الأمن الاجتماعى والمتخصصين والمرتبطين بصورة أو بأخرى بحقوق الإنسان.

ومهمة اللجنة هى تلقى أي شكاوى عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتقوم عن ذلك بالانتقال للتحقيق من أى شكوى أو مخالفة ، كما تقدم مقترحاتهم إلى الوزير شخصيا خاصة فيما يتعلق بتحسين أوضاع حقوق الإنسان والتى تخص الإنسان المقيد الحرية .

وعن تطوير السجون يقول الوزير إن الخطوات التى تمت تتعلق بتحسين الأوضاع داخل السجون ومنها القيام بتصفية وتنقية المتعقلات والسجون من العناصر التى عدلت عن تفكيرها وتخلت عن ممارساتها وأفكارها حيث تم الإفراج عن الآلاف من المسجونين (٧٢) .

فى إطار الاهتمام بالجوانب الإنسانية والاجتماعية لأسر المسجونين والمفروج عنهم قررت وزارة الداخلية صرف مساعدات مادية وعينية إلى ٨٠٠ أسرة من أسر المسجونين فى ظل خطط إعادة التأهيل المنظور التى ترتكز على احترام حقوق الإنسان .

وقامت إدارة قطاع الأمن الاجتماعي بالتنسيق مع وزارة الشئون الاجتماعية ومشيخة الأزهر الشريف وبنك فيصل الإسلامي بتوفير مبالغ مالية و٤٠ ماكينة خياطة لبعض أسر المسجونين الذين تم تدريبهم على أعمال الحياكة بمركز التدريب لمساعدتهم فى إقامة مشروعات صغيرة بالإضافة إلى خطابات العلاج المجاني من وزارة الصحة وخطابات الإعفاء من المصروفات الدراسية لأبناء المسجونين (٧٣) .

واهتمت إدارة مصلحة السجون بتقديم دروس محو الأمية وإدخال الدش فى السجن لبث القنوات التعليمية لراغبى استكمال دراستهم ، كذلك توفير الكتب الدراسية وتعليم الحياكة والتطريز (٧٤) .

فالسجين منذ دخوله السجن يتم توفير الفرصة الكاملة للحصول على الرعاية الصحية منذ خطواته الأولى داخل السجن فيتم الكشف الطبى الكامل عليه والتحقق من سلامته وخلوه من جميع الأمراض التى قد تنتشر داخل السجن .

وقد تمت عدة تجديدات فى السجون المصرية شملت :

١ – إنشاء مستشفيات على سبيل المثال فى وادى النطرون وطرة وأبو زعبل وبرج العرب .

٢ – تحديث المستشفيات القديمة وتدعيمها بالأجهزة والأطباء فى كل المجالات المختلفة .

٣ – توفير سيارات طبية وإسعاف لفحص جميع الأمراض خاصة الصدرية .

ومن الناحية الاجتماعية يتم عمل بحث اجتماعى لكل سجين وأسرته والحالات التي عليها حكم بالإعدام حيث يتم التنسيق مع وزارة الشئون الاجتماعية لمنح معاش الضمان الاجتماعى لمثل هذه الحالات .

ويتم الاهتمام بالنواحي الثقافية من خلال المكتبات المنتشرة داخل السجون والندوات واللقاءات. والاهتمام بالتعليم التى تبدأ أولى جوانبه ببرامج محو الأمية انتهاءً بحصول السجين على أعلى الدرجات العلمية .

وهناك التأهيل الحرفي والمهارى للسجين والذى يحصل من خلاله على عائد يومى كبير .

وتم إلغاء عقوبة الجلد بالسجون بعد موافقة مجلس الشعب عليها وكذلك عند خروج السجين فأنه يخرج من بوابة السجن مباشرة إلى حيث يتوجه ، بدلاً من ان يقوم بدور داير ( كعب داير ) على الأقسام لبعض أيام للإفراج عنه [٧٥] . ومراعاة الحالات الإنسانية يتم السماح لبعض المسجونين بزيارة ذويهم فى الحالات المرضية أو حالات الوفاة وهو ما تقرر كثيراً فى الفترات الماضية [٧٦].وكذلك الإفراج عن المسجونين فى المناسبات الدينية والقومية والوطنية [٧٧] .

وفى دراسة للمجالس القومية المتخصصة عن الأجهزة العقابية فى مصر . أشارت فيه إلى إن السجون المركزية تبلغ ١٦٢ سجناً مركزياً موزعة على ٢٤ محافظة بالجمهورية عدا القاهرة والإسكندرية

وهما السجون الملحقة بمراكز وأقسام الشرطة فى المحافظات والتى لا تخضع للنظام المتبع فى السجون التابعة لمصلحة السجون ولا بعنوان المنطقة فيها وانما هى أماكن للحبس يودع بها المحبوسون احتياطياً والمحكوم عليهم بالحبس مدداً قصيرة ممن لا يودعون فى السجون العامة الخاصة بمصلحة السجون.

ويشير التقرير إلى أن معظم المسجونين يقيمون فى زنزانات مظلمة شديدة الرطوبة تجاورها دورات المياه، كما يخلو معظم هذه الأماكن من الأسرة والفرش بالإضافة الى افتقار العنابر للتهوية. كما تفتقر التغذية للسجون إلى الكثير من العناصر الغذائية فضلاً عن رداءة الأصناف التى تقدم للنزلاء وسوء إعدادها رغم أن قانون السجن رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ ولائحته الداخلية والقرارات الإدارية قد حددت المقادير والأصناف لغذاء فئات المسجونين .

والخدمات الفنية أكد أن مستشفيات السجون تفتقر إلى الأدوات والمستحضرات الطبية التى تسمح بتوفير العناية والعلاج المناسبين للمرضى، كما أن عدد الأطباء المعينين والقائمين بمباشرة الإشراف الطبي

وهو ٣٧ طبيباً بجانب ٥٢ طبيباً يتدربون من وزارة الصحة وهذا غير كاف لتحقيق الرعاية الصحية الكاملة بالإضافة إلى وجود عجز كبير فى أعداد المرضين .

وفيما يتعلق بعقوبة الجلد للسجين فقد حظرت قواعد الحد الأدنى فى القاعدة [٧٨] توقيع عقوبة على السجين أو وضعه فى زنزانة مظلمة حظر تاما . ورغم ذلك الحظر فان الجهاز العقابى اخذ بما قضى عليه العمل فى قانون السجون منذ ٤٠ عاماً وطبقاً للمادة ٤٧ منه يجيز وضع المسجون فى غرف مظلمة كما يجيز جلده [٧٩] .

وفي تقرير مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء أوضح انه خلال عام ١٩٩٩ كانت هناك أربعة سجون مغلقة ومعزولة تماما عن العالم الخارجي منذ عدة سنوات وهي ( سجن الفيوم العمومي وشديد الحراسة بطرة وليمان ابي زعبل واستقبال طرة ) .

وعن الحرمان أشار التقرير إلى انه تمثل في :

١ – عدم الإفصاح بالعالم الخارجي للمسجونين .

٢ – فرض قيود مشددة علي ممارسة السجناء والمعتقلين لحقهم في الاتصال بالعالم الخارجي .

٣ – منع تلقي الزيارات الأسرية أو المحامين المكلفين بالدفاع عنهم .

٤ – انتشار ظاهرة قصر مدة الزيارة التي تتراوح بين ١٥ دقيقة للزيارة العادية و٣٠ دقيقة في الزيارات الخاصة لتصل إلى خمس دقائق .

٥ – منع دخول الكتب الدراسية إلي السجون ومنعهم من دخول الامتحانات ورصد التقرير ٢٧ حالة لهذه الانتهاكات .

وكذلك رصد ٣١١ حالة وفاة بين المسجونين والمعتقلين بسبب نقص التغذية والعلاج وسوء الرعاية الصحية وانتشار الدرن الرئوى وامراض الصدر والأمراض الجلدية [٧٩] .

وفى تقرير مالي للمركز أكد على خطورة استمرار ظاهرة الاختفاء القسرى التى بدأت منذ أوائل التسعينيات وارتفع عدد ضحاياها إلى ٣٤ حالة .

أشار التقرير إلي وجود العديد من الحالات المتعلقة بالاعتقال والاختفاء القسرى لأشخاص لا توجد لديها أية انتماءات أو أنشطة غير قانونية [٨٠] .

## الهوامش

١-الأهرام ١٩٩٩/١٢/٢١ .

٢-الأهرام ٢٠٠٠/٣/٢٧ .

٣-الأهرام ٢٠٠١/١٠/١٠ .

٤-الأهرام ٢٠٠٠/٣/٢٧ .

٥-الأهرام ٢٠٠٠/٢/١٩ .

٦-الأهرام ٢٠٠١/١٠/١٠ .

٧-الأهرام ٢٠٠٠/١/٢٦

٨-الأهرام ٢٠٠٠/١/١٤

٩-الأهرام ٢٠٠٠/٢/١٩

١٠-الأهرام ٢٠٠١/٤/٥

١١- الأهرام ٢٠٠٢/٢/١١

١٢- بمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلي دراسة د. جهاد عودة حول التوتر الطائفى فى صعيد مصر حالتـا الكشح " ١ ٢ " فى مجلة أحوال مصرية العدد ١٦ ربيع ٢٠٠٢ ص ١٣- ٤٠ .

١٣- المرجع السابق ص - ٢٤ .

١٤- ضياء رشوان الكشح : وقراءة مختلفة ، الأهرام ٢٠٠١/٢/٧ .

١٥- د. جهاد عودة مرجع سابق ص ١٦ .

١٦- الأهرام ٢٠٠٢/٤/٢

١٧- الأهرام ٢٠٠٢/٤/٢

١٨- الأهرام ٢٠٠٢/١/٩

١٩- الأهرام ٢٠٠٠/٣/١٥

٢٠- الأحرار ٢٠٠١/١/٢٥

٢١- الأهرام ٢٠٠٢/٧/١

٢٢-الأهرام ٢٠٠٢/٦/١٢

٢٣- الأهرام ٢٠٠٢/٦/٤

٢٤- الأهرام ١٩٩٩/١١/٥ .

٢٥- الأهرام ٢٠٠٠١/١/١٤

٢٦- الأهرام ٢٠٠١/٤/٧ .
٢٧- الأهرام ٢٠٠٠/٤/٣٠ .
٢٨- الأهرام ٢٠٠٠/٧/٣١ .
٢٩- الأهرام ٢٠٠١/٢/١٣ .
٣٠- الأهرام ٢٠٠١/٤/٢٣ .
٣١- الأهرام ١٩٩٩/١٢/٦ .
٣٢- الأهرام ٢٠٠٠/٨/٢٧ .
٣٣- الأهرام ٢٠٠١/٤/٧ .
٣٤- الأهرام ٢٠٠٠/٤/٤ .
٣٥- الأهرام ٢٠٠٠/١٢/١٥ .
٣٦- الأهرام ٢٠٠١/٤/٧ .
٣٧- الأهرام ٢٠٠٠/٦/٣٠ .
٣٨- الأهرام ٢٠٠١/١١/١ .
٣٩- الأهرام ٢٠٠١/٢/٩ .
٤٠- الأهرام ٢٠٠٠/٦/٣ .
٤١- الوفد ٢٠٠٢/٧/٥ .
٤٢- الأهرام ٢٠٠١/٦/٢٣ .
٤٣- الأهرام ٢٠٠٠/١٢/١ .
٤٤- الأهرام ٢٠٠١/٥/٩ .
٤٥- الأهرام ٢٠٠١/٦/٢١ .
٤٦- الأهرام ٢٠٠٢/١/١٩ .
٤٧- فؤاد جاد "لصوص المال العام " الأهرام المسائى٢٠٠١/٦/٢٨ .
٤٨- الأهرام ٢٠٠٢/٦/١٥ .
٤٩- الأهرام ٢٠٠١/٨/٢٦ .
٥٠- الأهرام ٢٠٠٢/٢/١٥ .
٥١- الأهرام ٢٠٠١/٨/٢٦ .
٥٢- الأهرام ٢٠٠٢/١/٢٤
٥٣- الأهرام ٢٠٠٢/٥/٢٤
٥٤- الأهرام ٢٠٠٠/١/١٩

٥٥- الأهرام ٢٠٠٠/١/٢١
٥٦- الأهرام ٢٠٠٠/١/١٦
٥٧- الأهرام ٢٠٠٠/٢/٢٨
٥٨- الأهرام ٢٠٠٠/٣/١٤
٥٩- الأهرام ٢٠٠٠/٣/١٦
٦٠- الأهرام ٢٠٠٠/٤/١٤
٦١- الأهرام ٢٠٠٠/٦/١٩
٦٢-الأهرام ٢٠٠٠/٩/٢١
٦٣- الأهرام ٢٠٠٠/١٠/٢٩
٦٤- الأسبوع ٢٠٠١/١/١٥
٦٥- الأهرام ٢٠٠١/١/١٨
٦٦- العربي ٢٠٠١/١/٢١
٦٧- الأسبوع ٢٠٠١/٤/٢٣
٦٨- الأهرام ٢٠٠١/٦/٢
٦٩- العربي ٢٠٠١/٦/٣
٧٠- الأهرام ٢٠٠١/٦/٦
٧١-الأهرام ٢٠٠٢/٣/٨-
٧٢- الأهرام ٢٠٠٠٢/٥/١٣
٧٣- الأهرام ٢٠٠٢/٦/١٢
٧٤- الأهرام ٢٠٠/١/٢٦
٧٥- مجلة الحوادث ٢٠٠٠/٤/٢٨
٧٦- الأهرام ٢٠٠٢/٥/٢٢
٧٧- آخر ساعة ٢٠٠٢/٥/١
٧٨- الأخبار ٢٠٠٢/٢/١٣
٧٩- الوفد ٢٠٠٢/٢/٥
٨٠- الأهرام ٢٠٠١/١٠/٧

# ببليوجرافية مختارة


- مصباح قطب ، البلد فى ٩٣-٩٤-١٩٩٥ أعوام فاصلة فى تاريخ الأمن والامان، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، ١٩٩٦.

- -د٠نجوى الفوال ود٠نجوى خليل، اتجاهات الصحف المصرية نحو احداث فبراير ١٩٨٦-احداث جنود الأمن المركزى٠ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٨٧.

- حسن المصلحى، قصتي مع الشيوعية٠ بدون دار نشر، ١٩٧٩ .

- د٠ عبد الوهاب بكر، البوليس المصرى ١٩٢٢-١٩٥٢ ٠ مكتبة مدبولى، ١٩٨٨ .

- فاروق فهمي، محاكمة تجار العملة، مؤسسة آمون، بدون تاريخ نشر

- عمر خفاجى، ملف عبد الحليم موسى، سفنكس للطباعة والنشر، ١٩٩٣

- ضياء الدين بيبرس، الأسرار الشخصية لجمال عبد الناصر٠ مكتبة مدبولى، ١٩٧٦

- حسن أبو باشا، مذكرات فى الأمن والسياسة٠ دار الهلال، ١٩٩٠

- مدحت فؤاد، خارج السلطة وأسرار الداخل-اعترافات الألفي٠المكتب العربي للمعارف، ١٩٩٨ .

- محمد صلاح الزهار، وزراء على كف عفريت٠ دون ناشر، ١٩٩٩

- د٠عبد الوهاب بكر، أحوال الأمن في مصر المعاصر بعد ١٩٥٢ ٠ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٠

- محمد صلاح الزهار، عبد الناصر وزيرا للداخلية٠ بدون دار نشر، ٢٠٠٠ .

# المداخــــــلات

**أ . د. سلوى شعراوى**

إن مرحلة تنفيذ السياسات أحد المراحل الهامة لعملية صنع السياسات العامة ولها تأثير مباشر علي مصالح المواطنين لذلك فإن هذه الحلقة من حلقات منتدى السياسات العامة ستتناول (**سياسات الأمن العام : مدخل تنفيذ السياسات** ).

فالأدبيات في مرحلة التنفيذ تندر فيها الكتابات ولم يتم تناولها بشكل علمي بقدر كاف وبالتالي فإن الورقة التي أعدها د.جهاد عودة تثير العديد من الأسئلة، وتعطي فرصة للباحثين المهتمين بالموضوع بأن هناك مجال يمكن بحثة.

كما تؤكد الورقة علي دور وزارة الداخلية في السلام الاجتماعي والحفاظ علي الأمن العام و تسهيل الخدمات للمواطنين،فمنتدى السياسات العامة مهتم بالتفاعل مابين المواطن والدولة. فعملية إصدار التراخيص ،والرقم القومي،والتعامل اليومي والخدمات المدنية التي تقدمها وزارة الداخلية كل هذا هو المحك الرئيسي الذي ينمي عند المواطن الولاء، فكلما كانت الخدمة المقدمة ذات كفاءة عالية كلما زاد الانتماء والولاء.من ثم يمكننا أن نري تطور دور وزارة الداخلية، من خلال تطور الشعارات ، ففي فترة من الفترات كان الشعار. (**الشرطة في خدمة الشعب**) وأصبح (**الشرطة والشعب في خدمة الوطن**).

إن هذا الشعار يعكس فهم لدي مسئولي الوزارة بضرورة تكاتف الجهود المجتمعية مع الشرطة لتحقيق أمن وأستقرار الوطن و أصبح هناك اهتمام من المواطنين والنخبة بالسياسات الأمنية فحضور أ. رجائي عطية للمنتدى دليل علي اهتمام المحامين بهذه القضية وأهميتها ، وحضور أ. محمد رجب ـ زعيم الأغلبية في مجلس الشورى دليل علي اهتمام المؤسسة التشريعية بها وحضور أساتذة من مركز البحوث الاجتماعية والجنائية دليل علي اهتمام المراكز البحثية .بالإضافة الي ممثلين من وزارة الداخلية ومن أكاديمية الشرطة أو العاملين في الوزارة هذا يدل علي الاهتمام الشديد بهذه القضية.

**أ.د كمال المنوفي**

أظن أن هذه هي المرة الأولى التي يتم التطرق لموضوع سياسات الأمن العام وأحسب أن هذا ليس غريباً فنحن اليوم نعيش مرحلة مهمة من مراحل تطورنا السياسي وكما تؤكد القيادة السياسية دائماً نحن

نتحول الي الديمقراطية ومصر قد قطعت شوطاً كبيراً نحو الديمقراطية وأن الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي يمثلان عمادي تحديث الدولة المصرية. ففي ظل الديمقراطية لا توجد لدينا مناطق محرمة أو قضايا محرمة. فكل القضايا خاضعة للنقاش وقابلة للأخذ والرد .

وانطلاقا من هذا أرتأي المركز أن يبدأ حلقات منتدى السياسات العامة بحلقة حول هذا الموضوع البالغ الأهمية والذي يطرح العديد من التساؤلات.

و يمكن أنْ أشير إلى ثلاث منها:

١ ـ السؤال الأول يتعلق رغم أن الورقة مدخل تنفيذي لكن لابأس أن يتطرق النقاش لكيفية صنع السياسات الأمنية، ولا غرابة في هذا فالمفهوم يطرح مفهومpolicynetwork شبكة السياسات فهل هذا ينطبق علي جهاز الأمن العام أم يخص فقط وزارة الداخلية وهل يجوز أن تشارك أطراف أخري أم أن هذا الأمر يخص السلطة التنفيذية فقط مجسدة في وزارة الداخلية لاعتبارات السيادة والأمن ولاموضوع لمشاركة أطراف مجتمعية أخري .

٢ـ السؤال الثاني إلي أي مدي تعكس سياسات الأمن العام الخصوصيات الموجودة في المجتمع المصري ؟ فمثلاً هل سياسات الأمن العام لمحافظات القلب هي نفسها سياسة الأمن العام للمحافظات الطرفية، وهل سياسة الأمن العام في الريف تختلف عن السياسات الأمنية التي تحكم المناطق الحضرية أو العشوائية.

٣ـ السؤال الثالث : إلى أي حد الصورة الذهنية السائدة لدي رجال الشرطة تؤثر في صياغة وتنفيذ سياسة الأمن العام ؟

## <u>ثانياً ـ اتجاهات الحوار</u>

### <u>الاتجاه الأول</u>

- حول قضايا مواجهة جرائم الاعتداء علي المال العام والاستيلاء عليه . فهناك العديد من الجهات الرقابية التي تمارس دور متابعة تنفيذ أداء الموظف العام فهل هناك تنسيق بينها ؟
- وبشأن عملية الكسب غير المشروع وهل أصبحت آلية مجتمعية أم لا ؟

واتضح من النقاش : أن أجهزه الدولة يمكن فهمها علي أساس أنها عبارة عن سلسة من التخصصات المترابطة ، فهناك جهة تقوم بالتحريات وأخري تقوم بالضبط وهناك أجهزة تظهر في العلن وأخري لا تظهر لاعتبارات أمنية.

أما بالنسبة للكسب غير المشروع اتجه النقاش الي أنها لم تعد ظاهرة قاصرة علي المستويات العليا ولكن امتدت إلي المستويات الدنيا، وذلك نتيجة للتحولات السياسية والمجتمعية السريعة وهنا تظهر العلاقة بين النظام العام والتغير المجتمعي فكلما كان التغير المجتمعي سريع كلما أصبح النظام العام مضطرب وبالتالي تصبح مهمة وزارة الداخلية صعبة ويصبح هذا التغير الاجتماعي السّريع يشكل تحدياً من التحديات أمام الوزارة .

**الاتجاه الثاني**

- ركز علي طبيعة التنسيق بين الاجهزه الأمنية والرقابية.

واتضح من النقاش :

١ – انه لابد من التفرقه بين الاختصاصات المقررة للأجهزة في مواجهة قضية الأمن فالأمن القومي له بعد خارجي وبعد داخلي كما أن القضايا العامة من الداخل تهتم بها وزارة الداخلية وبالنسبة لمباحث مكافحة جرائم الأموال العامة فهي المختصة بمتابعة كل ما يتصل بالجرائم التي تقع ماسة بالأموال العامة سواء كانت أموال عامة أو قطاع الأعمال أو القطاع الخاص حيث وجد المشرع في الأخيرة صفة الأموال العامة فأسبغ عليها صفة الأموال العامة مثل أموال النقابات.

٢- يوجد تنافس شديد بين الأجهزة في التسابق الي القضايا، خاصة على المستوى الأدنى فكل جهاز علي حده ولكن هناك تنسيق على المستويين الوزاري والرئاسي. وهذا التنسيق هو الذي يصيغ جوهر التنفيذ في السياسة العامة.

٣- السياسة الأمنية لا تعرف تنسيق بين الأجهزة المعنية مما يؤدى إلى الإخلال بالسياسة المرسومة وخروج هذه الأجهزة عن الخط المتاح في بدائل التنفيذ.

٤- أحد المعضلات الكبري في التنفيذ هي المفارقه بين سرعة التغير الاجتماعي وبطء التغير القانوني للدولة فعندما يحدث تغير اجتماعي سريع يظهر خلل في التنفيذ وتحدث التجاوزات. كما أن هناك مفارقه بين رؤية المستثمر ورؤية المواطن العادي فالمستثمر الخارجي ليس من مصلحته أن يقرأ في الصحف عن جرائم الأموال العامة لأن ذلك يسئ لمناخ الاستثمار العام ، بينما المواطن العادي من حقه عندما يقرأ أن الأجهزة كشفت اختلاسات بنوك أو خلافه تعطيه نوع من الاطمئنان و أن هناك حرص على المال

العام وهناك شرعية واستقرار ولكن المعضلة تتعلق باختلاف مقضيات المناخ الاستثماري الجيد عن متطلبات الشرعية السياسية والاستقرار .

**الاتجاه الثالث**

* دار حول شأن طبيعة العلاقة المعقدة بين التنسيق والتسابق فقد ثار التساؤل حول حدود كلاهما؟

**وظهر من النقاش التالي:**

١- أن التنسيق يكون على المستوى المعلوماتي فقط ومن المفيد أن تكون أجهزة الرقابة متعددة، فيقيناً أن الأجهزة والآليات والأفراد لها زوايا مختلفه للاهتمام بذات القضية ففي النهاية جميع أجهزة الدولة يجب أن تسعي لما فيه مصلحة الوطن.

٢- أن الإعلام يجب أن يتوخى الدقه في الالتزام باختصاص الاجهزه المختلفة

٣- يجب مراعاة البعد النفسي لمن يقوم بتنفيذ هذت السياسة، فرجل الشرطة في تنفيذه لهذت السياسة هو نسيج من أنسجة المجتمع ويواجه بسلوكيات من المواطنين فالجانب النفسي لهذا الفرد المنفذ للسياسة الأمنية يجب أن يؤخذ في الاعتبار .

فرجل الشرطة يتم اختياره من آلاف المتقدمين لكلية الشرطة والدراسة بكلية الشرطة قيمة والمواد قيمة ولكن بعد التخرج لابد من مراعاة الجانب النفسي لمن ينفذ هذه السياسة وعليه أن ينفذ القانون بمنتهى مما يتطلب لضرورة مراعاة الإهتمام بالأبعاد الإنسانية لضابط الشرطة من خلال الحوافز . النواحي الاجتماعية والرعاية الصحية.

**الاتجاه الرابع**

- دار حول المشاكل المرتيطه بتنفيذ الخدمات الشرطية المتعددة ؟

فاتضح من النقاش :

١- أهمية الوعي بالقانون فالمواطن ليس لدية وعي بالقانون.كما يجب استطلاع رأى الجمهور.حول مسائل التنفيذ .

٢- أن وزارة الداخلية لديها موقع علي الإنترنت من خلال موضوع الحكومة الإليكترونية فمن خلال موقع وزارة الداخليةفيمكن للمواطن الحصول علي رخصة واستخراج بطاقة الرقم القومي. والمسوغات المطلوبة وغيره.

٣- قانون البيئة على الرغم من المشاركة من جهات متعددة في وضعه وفى عملية صنع القانون إلا أن القانون كان ضعيفا لخلافات مابين وزارتي الصناعة والبيئة وجهات أخري .

**الاتجاه الخامس**

- ما هي علاقة هيئات الرقابة بقضايا الأمن العام ؟

أتضح من النقاش :

١- ضرورة تفعيل هيئـات الرقابـة المختلفـة مـن عملـها كالجـهاز المركـزي للمحاسـبات والجمعيـه العموميه وزيادة دورها الرقابي لأثر ذلك على عدم توسيع دور أجهزة الأمن ولتجنبنا كوارث متعددة وضرورة أن يكون تقييم الأداء بالنسبة للجهاز المركزي للمحاسبات تقييماً حقيقياً .

٢- لابد من مراعاة عدم استمرار القيادات مدة طويلة وضرورة تربية كوادر كصف ثاني.

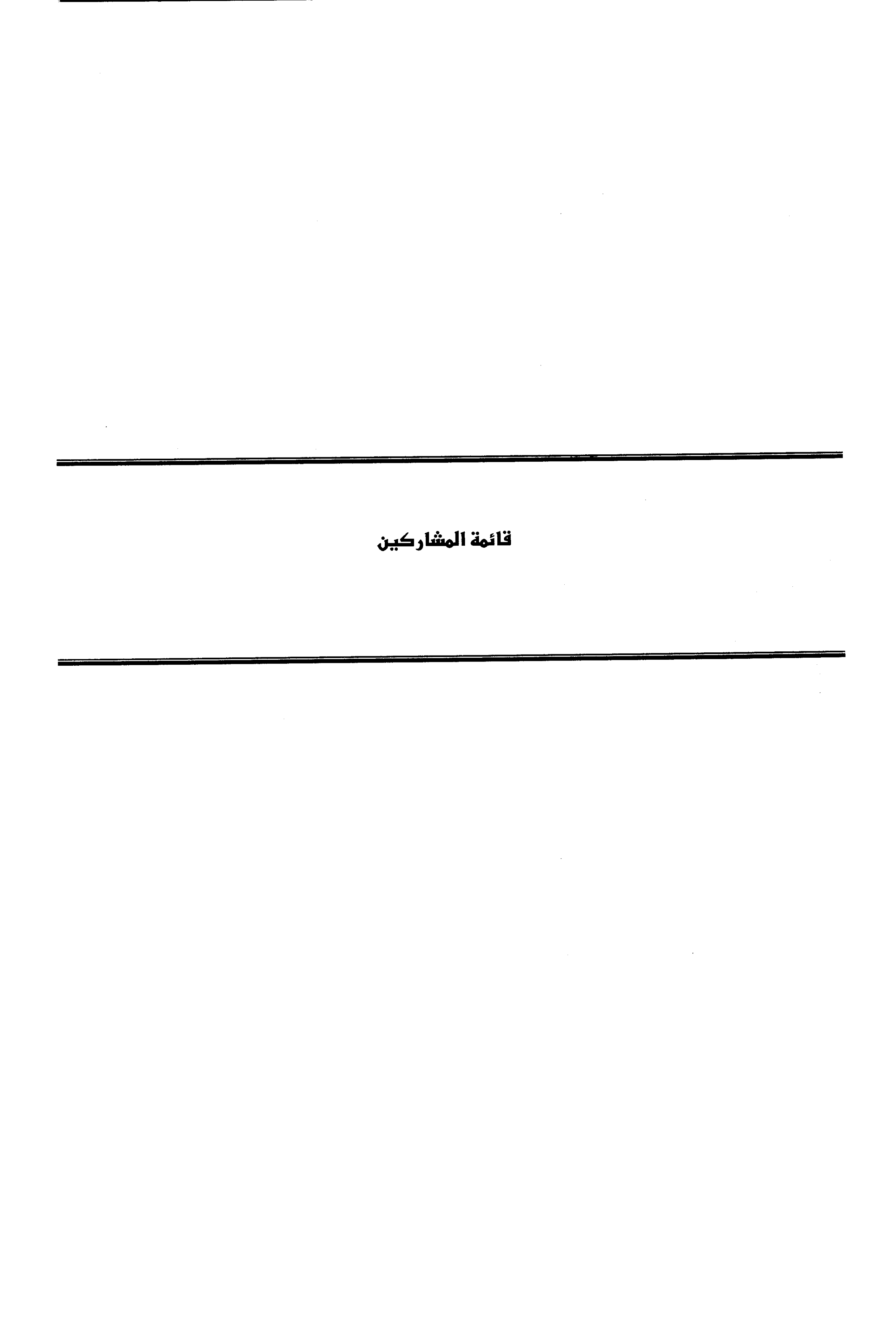
٣ - ينبغي أمام التوسع الهائل في العلوم الشرطية ضبط الجريمة، البصمات، الطـب البشـري، البيئـة

٤ - أ ن يتم الاهتمام بالتأهيل القانوني لضابط الشرطة مع مراعـاة ألا يكـون ذلـك علـي حسـاب التوسـع في العلوم الشرطية.

**الاتجاه السادس**

مناقشة أجنده أولية للبحث في قضايا التنفيذ على النحو التالي:

- لابد من البحث في شبكات التنفيذ وما هي من الناحية النظرية
- لابد من منهج تكاملي في تنفيذ السياسات وضرورة عدم تداخل الاختصاصات بين الوزارات المختلفة
- الموارد مهمة وبالتالي لابد من الاهتمام بميزانيات الأداء .



# قائمة المشاركين

| الاسم | الصفة |
|---|---|
| أ.د جهاد عودة | أستاذ العلوم السياسية ووكيل كلية التجارة ـ جامعة حلوان |
| أ.د سلوي شعراوى جمعة | أستاذ السياسات العامة ومدير مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة |
| لواء / نبيل صيام | مساعد أول وزير الداخلية سابقا وعضو المجالس القومية المتخصصة |
| لواء / طه خليل | رئيس جمعية خريجي كلية الاقتصاد |
| مقدم. عصام امبابي | أكاديمية الشرطة |
| أ . رجائي عطية | المحامي |
| أ.د نادية جمال الدين زكي | المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية |
| أ. د صلاح البرلسي | المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية |
| أ.د هشام رضا حامد | المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية |
| أ.د أحمد الرشيدي | أستاذ القانون الدولي |
| أ.د أحمد عبد الونيس | أستاذ القانون الدولي |
| أ . عبد العزيز مصطفي | رئيس لجنة القوي العاملة ـ مجلس الشعب |
| أ .فكري عبد الفتاح مصطفي | وكيل أول الجهاز المركزي |
| أ . طارق سعدة | مذيع بقناة النيل الدولية |
| أ.خالد خلف محمد | مخرج بقناة النيل الدولية |
| أ .أسامة أمين أحمد | مدير المكتب الفني ـ المجالس القومية المتخصصة |
| أ.أيمن عبد الحميد جاهين | تمهيدي دكتوراه |
| أ .سهير محمد عبد المنعم | وزارة الشباب |
| أ . إبراهيم محمد سليم | الجامعة الأمريكية |
| أ. محمد عز العرب | باحث بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية |
| د. هدي راغب عوض | جامعة مصر الدولية |
| أ. إجلال الحسيني | مدير عام ـ بمكتبة جامعة القاهرة |

| | |
|---|---|
| أ . محمد فتحي حسن عطا الله | شركة القاهرة لتكرير البترول |
| أ. يسري الخطيب | المجلس القومي للطفولة والأمومة . |
| أ.مبارك مبارك أحمد | باحث بمركز دراسات واستشارات الإدارة العامة |
| أ.أحمد إسماعيل | باحث بمركز دراسات واستشارات الإدارة العامة |
| أ.أحمد محروس | باحث بمركز دراسات واستشارات الإدارة العامة |
| أ.شيرين طارق | باحثة بمركز دراسات واستشارات الإدارة العامة |
| أ.نيرمين محمد عاطف | باحثة بمركز دراسات واستشارات الإدارة العامة |
| ا.تيسير فرج | باحثة بمركز دراسات واستشارات الإدارة العامة |
| أ.أسماء رمضان | باحثة بمركز دراسات واستشارات الإدارة العامة |

إصدارات مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة

| الإصدار | المؤلف | تاريخ النشر |
|---|---|---|
| **أولاً- سلسلة أوراق غير دورية** | | |
| فرص الإصلاح الإداري في مصر (نفد) | أ.د. أحمد رشيد (محرر) | ١٩٩٥ |
| الإصلاح والتطوير الإداري (نفد) | أ.د. عاطف عبيد<br>أ.د. أحمد رشيد | ١٩٩٥ |
| البيروقراطية وعملية صنع السياسة العامة في اليابان | أ.د. خليل درويش | ١٩٩٦ |
| الإصلاح الإداري : تطبيقات مقارنة (نفد) | م/ جلال قاسم (محرر) | ١٩٩٦ |
| برنامج الإصلاح الإداري : حالة مستشفى الطلبة (نفد) | أ.د. أحمد رشيد (محرر) | ١٩٩٦ |
| مهارات التخطيط والإدارة في المنظمات غير الحكومية (نفد) | أ.د. أحمد رشيد<br>أ.د. عطية حسين أفندي | ١٩٩٦ |
| إصلاح الخدمة المدنية بين الحاجة العملية والمتغيرات النظرية (نفد) | أ.د. سلوى شعراوي(محرر) | ١٩٩٧ |
| مجلس الشعب وقضايا النظام المحلي المصري (نفد) | د. سمير عبد الوهاب | ١٩٩٨ |
| البيئة والتنمية | أ.د.سلوى شعراوي(محرر) | ١٩٩٩ |
| التشريعات البيئية | مستشار/ عبد العزيز الجندي | ٢٠٠٠ |
| اقتصاديات البيئة والتنمية | د. نهى الخطيب | ٢٠٠٠ |
| مجلس الشعب وقضايا النظام المحلي المصري (ط٢) | د. سمير عبد الوهاب | ٢٠٠٢ |
| **ثانياً- سلسلة منتدى السياسات العامة** | | |
| إدارة عملية تنشيط الحركة السياحية (ط٢) | أ.د. سلوى شعراوي(محرر) | ١٩٩٨ |
| الإدارة المحلية: الفرص والتحديات | أ.د. سلوى شعراوي(محرر) | ١٩٩٩ |
| السياسات الشبابية: الآمال والتحديات | أ.د. سلوى شعراوي(محرر) | ٢٠٠٠ |
| إدماج القطاع غير الرسمي في الإطار الرسمي للنشاط الاقتصادي | أ.د. سلوى شعراوي(محرر) | ٢٠٠٠ |
| سياسات تنمية الموارد المالية المحلية | أ.د. سمير عبد الوهاب(محرر) | مارس ٢٠٠١ |
| الإصلاح المؤسسي بين المركزية واللامركزية | أ.د. كمال المنوفي(محرر) | مارس ٢٠٠١ |
| الإصلاح المؤسسي : الإطار الدستوري كأساس لإدارة شئون الدولة والمجتمع | أ.د. مصطفى علوي (محرر) | مايو ٢٠٠١ |
| مجلس الشعب والسياسة العامة : الدور التشريعي الرقابي | أ.د. محمد صفي الدين(محرر) | يونيه ٢٠٠١ |
| الاستشارات الإدارية والسياسات العامة | أ.د. محمد صفي الدين(محرر) | أغسطس ٢٠٠١ |
| المجالس القومية المتخصصة : نحو دعم قرارات السياسة العامة | أ.د. عاطف صدقي ( وآخرون) | مارس ٢٠٠٢ |
| تفعيل سياسات الضمان الاجتماعي | د. إيمان بيبرس ( وآخرون) | مايو ٢٠٠٢ |
| تنشيط حركة السياحة المصرية في مواجهة الأزمات الدولية والمحلية | د. هدى عوض ( وآخرون) | ٢٠٠٢ |
| **ثالثاً- سلسلة قضايا إدارية** | | |
| اختيار القيادات الإدارية في المنظمات الحكومية المصرية (نفد) | أ.ممدوح إسماعيل | ١٩٩٨ |
| تقييم التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات (نفد) | د. أميمة الشاعر | ١٩٩٨ |
| إشكاليات التنظيم المحلي في مصر (نفد) | أ.د. علي الصاوي | ١٩٩٩ |
| إدارة المعونات الخارجية الموجهة لمجال البيئة في مصر | د.ليلى البرادعي | ٢٠٠٠ |

| | | |
|---|---|---|
| الجودة الشاملة فى ثقافة مديرى شركات قطاع الأعمال العام | أ.سعيد الشيمى | ٢٠٠٠ |
| أثر الرضاء الوظيفى على كفاءة أداء أعضاء هيئة التدريس بالتطبيق على جامعة صنعاء | أ.أحمد شمسان | ٢٠٠١ |
| التجنيد والاختيار فى الخدمة الصحية الخاصة : حالة مستشفى دار الفؤاد | د.أميمة الشاعر | ديسمبر ٢٠٠٣ |
| تقييم صندوق الرعاية الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية لوزارة العدل مع التطبيق على أعضاء النيابة الإدارية | د.أميمة الشاعر | ٢٠٠٣ |
| إصدارات المؤتمرات | | |
| تمثيل المرأة فى المجالس المنتخبة | أ.د.سلوى شعراوى (محرر) | أغسطس ٢٠٠٠ |
| إدارة شئون الدولة والمجتمع Governance | أ.د.سلوى شعراوى (محرر) | ٢٠٠١ |
| إدارة المدن الجديدة | أ.د.أحمد صقر عاشور (محرر) | ٢٠٠١ |
| قضايا معاصرة فى الإدارة العامة | أ.د.سمير عبد الوهاب (محرر) | ٢٠٠١ |
| دراسة سياسية وقانونية لمشروع قانون العمل قبيل إصداره نهائياً | أ.د.سلوى شعراوى (تقديم)<br>أ.د.على الصاوى (محرر) | نوفمبر ٢٠٠٢ |


للاستعلام عن قواعد النشر والمبيعات

يرجى الاتصال بمركز دراسات واستشارات الإدارة العامة

تليفون مباشر وفاكس : ٥٧٠٨٠٩١ سويتش:٥٧٢٨٠٥٥-٥٧٢٨١١٦

فاكس: ٥٧١١٠٢٠

بريد الكترونى: parc@cics.feps.eun.eg



رقم الإيداع بدار الكتب : ٢٠٠٣/٤٨٤٥

الترقيم الدولى : 977-223-743-1